

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي تشرين الأول 2019

في تشرين الأول 2019، وفي استمرار للمنحى السائد، سجّلت غالبية المؤشرات الاقتصادية المتوافرة تراجعاً قياساً على الشهر الذي سبق، كحركة مقاصة الشيكات وحركة القطاع العقاري وحركة المسافرين عبر المطار. ومن ناحية النشاط المصرفي، ازداد إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 0,2% في الشهر المذكور في حين تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,1% والتسليفات المعطاة له بنسبة 0,6%. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 198 مليون دولار في الشهر العاشر من العام 2019 بالمقارنة مع عجز أدنى قدره 59 مليون دولار في الشهر الذي سبق. على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملات الأجنبية (السائلة والأوراق المالية) 37,9 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 وارتفع الدين العام الإجمالي إلى ما يوازي 87 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. وعرفت معدلات الفائدة المصرفية تحركات في الاتجاهين، في حين بقيت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في تشرين الأول 2019، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 3095 مليون دولار مقابل 5001 مليون دولار في الشهر الذي سبق و6081 مليون دولار في تشرين الأول 2018. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 18,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 61,5% في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2019 مقابل 67,3% في الفترة ذاتها من العام 2018، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
					الشيكات بالليرة
2,5-	3793	3892	3775	3544	- العدد (آلاف)
4,0-	26398	27489	26631	24614	- القيمة (مليار ليرة)
1,5-	6960	7063	7055	6945	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
24,8-	4535	6033	6356	6722	- العدد (آلاف)
25,4-	27992	37500	38764	40312	- القيمة (مليون دولار)
0,7-	6172	6216	6099	5997	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
18,4-	68596	84020	85068	85384	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
2,7-	8237	8466	8397	8317	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	54,5	60,8	62,7	65,5	- العدد
	61,5	67,3	68,7	71,2	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيلول 2019، بلغت قيمة الواردات السلعية 1466 مليون دولار مقابل 1504 ملايين دولار في الشهر الذي سبق و1438 مليون دولار في أيلول 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة 1,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة 29,0%. وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 34,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,7%)، ثمّ معدّات النقل (6,3%) فمنتجات صناعة الأغذية (6,2%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، حلّت الولايات المتّحدة الأميركيّة في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 8,7% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (8,6%)، ثمّ الإتحاد الروسي (7,7%)، فاليونان (6,9%)، فايطاليا (6,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
1,0+	15304	15156	14454	14533	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيلول 2019، بلغت قيمة الصادرات السلعية 342 مليون دولار، مقابل 375 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و214 مليون دولار في أيلول 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 27,6% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- أيلول 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 39,0% من مجموع الصادرات، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,1%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (9,9%)، فمنتجات صناعة الأغذية (9,8%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,2%). ومن أبرز البلدان التي صرّ إليها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 27,7% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,7%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (6,4%)، فسورية (5,6%)، فالعراق (4,1%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
27,6+	2806	2199	2112	2228	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيلول 2019، بلغ عجز الميزان التجاري 1124 مليون دولار مقابل عجز قريب قدره 1129 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1224 مليون دولار في أيلول 2018، كما تراجع عجز الميزان التجاري قليلاً إلى 12498 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 12957 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في تشرين الأول 2019، سجلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 198 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 59 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 1810 ملايين دولار في تشرين الأول 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 4653 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بقيمة 3122 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع البناء

- في تشرين الأول 2019، تراجعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 326 ألف متر مربع (م) مقابل 478 ألف م² في الشهر الذي سبق و776 ألف م² في تشرين الأول 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 30,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، %	2019	2018	2017	2016	
2018/2019					
30,4-	5401	7764	10114	10145	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الأول 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 34,3 مليار ليرة مقابل 55,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و70,5 ملياراً في تشرين الأول 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 28,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 343 ألف طن في أيلول 2019 مقابل 315 ألف طن في الشهر الذي سبقه و434 ألف طن في أيلول 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد تراجعت بنسبة 28,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6075 رحلة، وعدد الركاب القادمين 311655 شخصاً والمغادرين 344678 شخصاً والعابرين 3404 أشخاص. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 3624 طناً مقابل 3031 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، ارتفع كلٌّ من عدد الرحلات بنسبة 0,7% وحركة المغادرين بنسبة 2,7% وحركة القادمين بنسبة 0,7%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 7,6%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و 2019

التغير، %	2019	2018	
0,7+	62860	62435	حركة الطائرات (عدد)
	36,9	34,7	منها: حصة الميديل ايست، %
0,7+	3787831	3762585	حركة القادمين (عدد)
	37,5	34,8	منها: حصة الميديل ايست، %
2,7+	3872084	3769954	حركة المغادرين (عدد)
	37,4	35,0	منها: حصة الميديل ايست، %
-	40163	3853	حركة العابرين (عدد)
7,6-	74475	80603	حركة شحن البضائع (طن)
	27,4	27,6	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 164 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 502824 طناً والمشحونة 61525 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 19539 مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 4,9%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 13,1%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 14,7%، وعدد المستوعبات المفرغة أيضاً بنسبة 12,7%.

بورصة بيروت

في تشرين الأول 2019، تحسّنت قليلاً حركة بورصة بيروت بحيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 5199421 سهماً بقيمة 35 مليون دولار مقابل حركة تمثّلت بتداول 1989279 سهماً قيمتها 20,5 مليون دولار في الشهر الذي سبق (4899249 سهماً بقيمة 34,4 مليون دولار في تشرين الأول 2018)، فيما انخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 7546 مليون دولار مقابل 7858 مليون دولار (9748 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول 2019، استحوذ القطاع المصرفي بنسبة 97,1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 2,9% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب".

على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و 2019 يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 70,3 مليون سهم إلى 197,7 مليوناً.
- ارتفاع القيمة المتداولة من 520,7 مليون دولار إلى 873,4 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2019، سُجِّل عجز بقيمة 817 مليار ليرة في أرقام المالية العامة مقابل فائض بقيمة 15 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 459 مليار ليرة في آب 2018). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 12158 مليار ليرة إلى 11613 ملياراً، أي بمقدار 545 مليار ليرة وبنسبة 4,5%. فقد انخفضت مقبوضات الخزينة بقيمة 418 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 213 مليار ليرة (علماً أن الإيرادات من وفر الاتصالات انخفضت بقيمة 291 مليار ليرة) مقابل ارتفاع الإيرادات الضريبية بقيمة 86 مليار ليرة (علماً أن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة انخفضت بقيمة 245 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 17257 مليار ليرة إلى 16062 ملياراً، أي بقيمة 1195 مليار ليرة وبنسبة 6,9%. ونتج ذلك من انخفاض كلّ من خدمة الدين العام بقيمة 206 مليارات ليرة (من 5211 مليار ليرة إلى 5005 مليارات) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام، بقيمة 989 مليار ليرة (من 12046 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2018 إلى 11057 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2019). وقد نتج انخفاض النفقات الأولية جزئياً، وبحسب المعطيات المتوافرة من تراجع كلّ من التحويلات إلى البلديات بقيمة 309 مليارات ليرة والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 127 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 5099 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018 إلى 4449 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2019 وانخفضت نسبته من 29,5% من مجموع المدفوعات إلى 27,7% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً بمقدار 556 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 مقابل فائض أدنى قيمته 112 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2018 و2019.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك2-آب 2019	ك2-آب 2018	
31,2	30,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
43,1	42,9	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 80669 مليار ليرة مقابل 80306 مليارات في نهاية الشهر الذي سبق و76575 مليار في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 4094 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات (611 مليار ليرة) ومن فئة 10 سنوات (442 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 1 2018	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	100,00
أيلول 2019	1,76	3,83	31,37	2,28	17,22	23,45	11,70	6,47	1,81	0,11	0,00	100,00
ت 1 2019	1,76	3,81	31,78	2,27	17,90	23,54	11,69	5,94	1,21	0,10	0,00	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يبيّن توزع حصص المكتتبين من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول 2019 بحيث شكّلت حصة فئة العشر سنوات 31,8% وفئة الخمس سنوات 23,5% وفئة السبع سنوات 17,9%

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة من 81521 مليار ليرة إلى 81944 ملياراً بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول 2019 (+423 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت 1 2019	أيلول 2019	ك 1 2018	
25730	25910	27126	المصارف
%31,4	%31,8	%35,0	الحصة من المجموع
44967	44131	39006	مصرف لبنان
%54,9	%54,1	%50,3	الحصة من المجموع
463	462	481	المؤسسات المالية
%0,6	%0,6	%0,6	الحصة من المجموع
9881	10080	9956	المؤسسات العامة
%12,1	%12,4	%12,8	الحصة من المجموع
903	938	1007	الجمهور
%1,1	%1,2	%1,3	الحصة من المجموع
81944	81521	77576	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة انخفاض حصة كلّ من المصارف إلى 31,4% في نهاية تشرين الأول 2019 من 31,8% في نهاية الشهر الذي سبق والقطاع غير المصرفي (إلى 13,8% مقابل 14,2%) مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 54,9% من 54,1% في التاريخين المذكورين على التوالي،

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الأول 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 30449 مليون دولار مقابل ما يوازي 30420 مليوناً في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). وفي نهاية تشرين الأول 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 14764 مليون دولار (أي ما نسبته 48,5% من مجموع المحفظة) مقابل 14859 مليون دولار (أي ما نسبته 48,8% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية تشرين الأول 2019، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 131280 مليار ليرة (أي ما يعادل 87,1 مليار دولار) مقابل 130815 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 2933 مليار ليرة وبنسبة 2,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي مقابل زيادة بقيمة 6801 مليار ليرة وبنسبة 5,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني – تشرين الأول 2019 من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 4408 مليارات ليرة مقابل تراجع الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1475 مليار ليرة (978 مليون دولار) نتيجة استحقاق سندات يوروبوندز في نيسان وأيار 2019 بالإضافة إلى قسائم الفوائد.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 118698 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,0% قياساً على نهاية العام 2018.

وفي نهاية تشرين الأول 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 82260 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,7% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 49020 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,3% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة كلّ من المصارف إلى 31,7% في نهاية تشرين الأول 2019 والقطاع غير المصرفي إلى 13,7% مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 54,6%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر باليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2019 1	أيلول 2019	ك 2018 1	
31,7	32,0	35,2	المصارف في لبنان
54,6	53,9	50,1	مصرف لبنان
13,7	14,1	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2019 1	أيلول 2019	ك 2018 1	
2,0	2,1	2,2	الحكومات
4,2	4,2	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,6	93,6	93,5	سندات يوروبونذ
0,2	0,1	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الأول 2019، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 396177 مليار ليرة (ما يوازي 262,8 مليار دولار)، مقابل 395260 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (365740 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2018). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 5,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 10,4% في الفترة ذاتها من العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نهاية تشرين الأول 2019، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 261137 مليار ليرة (ما يوازي 173,2 مليار دولار)، وشكّلت 65,9% من إجمالي المطلوبات مقابل 263848 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (267702 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2018). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 3,0% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,7% في الفترة ذاتها من العام 2018. وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 73,43% في نهاية تشرين الأول 2019 مقابل 72,89% في نهاية أيلول 2019 و70,62% في نهاية العام 2018 (69,51% في نهاية تشرين الأول 2018).

- في نهاية نهاية تشرين الأول 2019، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 200243 مليار ليرة وشكّلت 50,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 201518 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (204652 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2018).

وتراجعت هذه الودائع بنسبة 2,7% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 12,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,3%، وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 69,06% في نهاية نهاية تشرين الأول 2019 مقابل 68,27% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018 (64,44% في نهاية تشرين الأول 2018).

وفي نهاية نهاية تشرين الأول 2019، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 35533 مليون دولار مقابل 36625 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018 (37490 مليون دولار في نهاية نهاية تشرين الأول 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 5,8% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,6% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية نهاية تشرين الأول 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 9750 مليون دولار مقابل 9661 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9261 مليون دولار في نهاية العام 2018 (8750 مليون دولار في نهاية نهاية تشرين الأول 2018).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الأول 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31058 مليار ليرة (20,6 مليار دولار) مقابل 31100 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30383 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (30193 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2018)، وشكّلت 7,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة و38,0% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 2,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الأول 2019، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 232576 مليار ليرة مقابل 230202 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و196288 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (190342 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2018). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 18,5% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 22,1% في الفترة ذاتها من العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الأول 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 71716 مليار ليرة أو ما يعادل 47573 مليون دولار، مقابل 47836 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليون دولار في نهاية العام 2018 (52308 ملايين دولار في نهاية تشرين الأول 2018). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 9,0% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 2,4% في الفترة ذاتها من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الأول 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 47467 مليار ليرة، مقابل 47715 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (50281 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2018). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 6,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,4% في الفترة ذاتها من العام 2018. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1263 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 لتبلغ 25210 مليارات ليرة في نهاية تشرين الأول 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1921 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 22257 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الأول 2019، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 20695 مليون دولار مقابل 21326 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018 (22646 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2018). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 17,9% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الأول 2019، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، إلى ما يوازي 208590 مليار ليرة، مقابل 209290 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (211404 مليارات ليرة في نهاية تشرين الأول 2018). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 2,1% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 66,92% في نهاية تشرين الأول 2019 مقابل 66,34% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018 (62,88% في نهاية تشرين الأول 2018). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 4402 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3745 مليار ليرة (ما يعادل 2484 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 6946 مليار ليرة (ما يعادل 4608 ملايين دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 3202 مليار ليرة (2124 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3447 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 3264 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 7195 مليار ليرة، نتيجة تراجع كل من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 3776 مليار ليرة (حوالي 2505 ملايين دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 3419 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 6355 مليار ليرة.

وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 8,5%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 10,2%.

1 م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2 م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة البنانية لدى الجهاز المصرفي.
3 م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول 2019، ارتفعت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,55% مقابل 6,50% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، وارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1639 يوماً (4,50 سنوات) مقابل 1630 يوماً (4,48 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة المُصدرة في الشهر العاشر من العام 2019 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنتين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، و9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تشرين الأول 2019، استقرّ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 6,84% شأنه في نهاية الشهر الذي سبق (6,81% في نهاية العام 2018)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,28 سنوات مقابل 7,37 سنوات (7,83 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الأول 2019، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 10 نقاط أساس إلى 9,03% مقابل 9,13% في الشهر الذي سبق (7,74% في تشرين الأول 2018)، في حين ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 27 نقطة أساس إلى 11,19% مقابل 10,92% (9,60%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 62,03% مقابل 19,59% في الشهر الذي سبق (14,57% في تشرين الأول 2018). وقد ارتفع حجم العمليات بين المصارف إلى حدّ كبير خلال الشهر المذكور على رغم عدد أيام العمل القليلة بسبب الإقفال (الثورة)، وراوح معدل الفائدة بين 5% كحدّ أدنى و102% كحدّ أقصى.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ت 2019 1	أيلول 2019	ت 2018 1	
9,03	9,13	7,74	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
11,19	10,92	9,60	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
62,03	19,59	14,57	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الأول 2019، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 4 نقاط أساس إلى 6,61% مقابل 6,57% في الشهر الذي سبق (4,63% في تشرين الأول 2018)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 21 نقطة أساس إلى 10,05% مقابل 10,26% (8,30%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول 2019، تابع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر انخفاضه إلى 1,98% من 2,13% في الشهر الذي سبق (2,46% في تشرين الأول 2018).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ت 2019 1	أيلول 2019	ت 2018 1	
6,61	6,57	4,63	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,05	10,26	8,30	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,98	2,13	2,46	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الأول 2019، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع لم يبلغ إلاّ 14 يوماً في الشهر العاشر من العام 2019 بسبب الثورة الشعبية التي انطلقت في السابع عشر من الشهر المذكور وأدت إلى إقفال الأعمال في أيام عدّة .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 37942 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2019 مقابل 38525 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (43157 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2018). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1732 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 مقابل ارتفاعها بقيمة 1165 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الأول 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,22% قياساً على الشهر الذي سبق ليكون بذلك قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 0,63% قياساً على كانون الأول 2018. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2018، فيكون قد سجّل انخفاضاً بنسبة 0,14%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 1,37% في شهر تشرين الأول 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، ليكون بذلك قد ارتفع بنسبة 2,15% قياساً على كانون الأول 2018. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2018، ارتفاعاً بنسبة 2,85%.

